

عبد العزيز سعد

شُرُوط
ممارسة الدعوى
المدرنية
أمام المحاكم
الجزائية



المؤسسة الوطنية للكتاب

فهرس المواضع

7 نهاية
11	الفصل الأول : العلاقة بين الدعويين الجزائية والمدنية التبعية
21	الفصل الثاني : شروط اختصاص المحاكم الجزائية بالفصل في الدعوى المدنية التبعية
37	الفصل الثالث : شروط قبول الدعوى المدنية التبعية أمام المحاكم الجزائية
49	الفصل الرابع : الشروط المتعلقة بالمدمعي المدني أو الضحية
63	الفصل الخامس : الشروط المتعلقة بالمدمعي عليه أو المسؤول المدني
77	الفصل السادس : الشروط المتعلقة بآركان الدعوى المدنية التبعية
101	الفصل السابع : شروط امكانية التضامن في التعويض عن الضرر وعلاقته بشركة التأمين
111	الفصل الثامن : الشروط المتعلقة بالتخلص من المسؤولية، والرجوع بها على المعتدي
123	الفصل التاسع : الشروط المتعلقة بحق الخيار في اللجوء الى القضاء الجزائي أو المدني
133	الفصل العاشر : الشروط المتعلقة باستعمال قاعدة الجزائي يعقل المدني
143	الفصل الحادي عشر : الاجرامات المتعلقة بالتأمين على المسؤولية المدنية
155	الفصل الثاني عشر : الشروط المتعلقة بارجوع المضرور على المسدوق الخاص بالتعويضات
165	الفصل الثالث عشر : الشروط المتعلقة بالمسؤولية المدنية للبلدية والولاية
175	الفصل الرابع عشر : الشرط المتعلقة بالمسؤولية المدنية للدولة
195	الفصل الخامس عشر : الشروط المتعلقة بترك الدعوى، وحفظ حقوق المدمعي
203	الفصل السادس عشر : الشروط المتعلقة بتقديم الدعوى وبالرجوع على المدمعي
211	الفصل السابع عشر : الشروط المتعلقة ببيانات الحكم وبالظن فيه
221	الفصل الثامن عشر : الشروط المتعلقة بالمصاريف وبرء الأشياء المحترجة

على الرغم من أنه يبدو وكأنه كتاب متواضع في حجمه فإنه مع ذلك عظيم في محتواه، وثري في مضمونه، ذلك لأنه يتناول أهم موضوع من مواضيع قانون الاجراءات الجزائية مما يتعلق بالشروط التي يتطلبها القانون لسلامة ممارسة الدعوى المدنية أمام المحاكم الجزائية بصفة تبعية.

ولأنه، من جهة أخرى، يقدم أهم مساعدة للقاضي والمتقاضي والمحامي وطالب معهد الحقوق في مجال معرفة الحقيقة والوصول الى تبيان الحق والعدل من أقصر طريق وبأقل تعب، بفضل مايمتاز به من منهجية جيدة وأسلوب مبسط يعتمد على التجربة والممارسة والتطبيق، وبفضل مااشتمل عليه مما يتعلق بشروط ممارسة الدعوى المدنية التبعية بالنسبة الى كل من المدعي المدني والمسئول المدني، وبالنسبة الى بيان العلاقة القانونية بين كل من المتهم والضحية وشركة التأمين في مجال حوادث السيارات.

الى جانب مااشتمل عليه مما يتعلق بالحلول محل الضحية فيما يستحقه من تعويضات مثل الدولة والبلدية وصندوق الضمان الاجتماعي وغيرهم.

فهو إذن كتاب غني وثري في مضمونه ومحتواه، ووطني في أهدافه وغاياته يستحق أن يكون من بين ماتطالعه ومن أحسن ماتدخره في مكتبك.